مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

المنافذ الحدودية أهميتها ودورها التنموي في العراق

م. م قاسم جبار خلف*
مديرية تربية ذي قار

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 27/6/2021
تاريخ التعديل : 1/7/2021
قبول النشر : 11/7/2021
متوفر على الأنترنيت:31/12/2021

الكلمات المفتاحية:
المنافذ الحدودية
التجارةالدولية
التنميةالاقتصادية
الموارد الاقتصادية
الاصلاح الاقتصادي

الملخص

يعتبر العراق من البلدان العربية التي تتميز بتنوع مصادرها الاقتصادية الطبيعية ومنها النفط وقد ساعد هذا التنوع في تحقيق رفاهية وسعادة الأفراد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار والنمو في البلد وذلك في فترة ما قبل الحرب العراقية الإيرانية، ولكن وبسبب الآثار المدمرة للحرب أصبحت مؤسسات العراق ووضعه الاقتصادي والتنموي ومحصلاته الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة ومشابهة لتلك في البلدان الأقل نموا وتطورا

تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل تدني مستوى التجارة الدولية عبر الحدود في العراق بالرغم مما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية واجتماعية وتجمعات سكانية يمكن استثمارها في إيجاد تنمية اقتصادية كبرى للعراق وتنمية إقليمية متكاملة فتعزيز التجارة عبر الحدود أصبح حاجة ملحة وركن أساسي للعراق للخروج من دائرة الركود وضعف النمو الاقتصادي .

وتوضح هذه الدراسة أيضاً الأسباب التي جعلت العراق عاجزاً حتى اليوم عن تحقيق تنمية هذه التجارة والاهتمام بها كونها تعكس الوجه التجاري للعراق وعلاقاته الخارجية مع دول الجوار والعالم.

Border Crossings, Their Importance and Developmental Role in Iraq

Dhi Qar Education Directorate

Abstract

Iraq is considered as one of the oil-rich Arab countries. This helped to achieve economic and social stability that was reflected positively on the well-being and happiness of individuals. However, due to the devastating effects of the war, Iraq's institutions and its social and economic outcomes became very similar to those of low-income fragile countries.

The importance of this study comes in light of the low level of international trade across borders in Iraq, despite its economic and social potential and population groupings that can be invested in creating a major economic development for Iraq and an integrated regional development. Promoting cross-border trade has become an urgent need and a basic pillar for Iraq to get out of the cycle of stagnation and weak growth Economic.

This study also clarifies the reasons that have made Iraq unable to achieve the development of this trade as it reflects the commercial face of Iraq and its foreign relations with neighboring countries and the world.

* Corresponding author : E-mail addresses : Qasm.jabbar@gmail.com

المقدمة

التجارة عبر المنافذ الحدودية تمثل انتقال السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان، وانتقال رأس المال بين البلاد المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ذات منفعة وعائد بالنسبة للبلدين، ممثلة في عائد ملموس وغير ملموس الملموس يتمثل في تبادل السلع والغير ملموس تبادل في التعليم والصحة وغيرها. وقد بدأت التجارة عبر المنافذ الحدودية منذ قديم الزمان (نظام الاقطاع) وكانت تسمى بالمقايضة تبادل السلع إلى ان اتسعت وسميت بالتجارة الحدودية وزادت أهمية هذه التجارة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ويبرز دور التجارة عبر المنافذ الحدودية في التنمية الاقتصادية الشاملة بما تحققه من التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الجوار، والتعرف على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتعرف على الثقافات المختلفة للبلدان (علوان ،٢٠١٦، ٣٢).

وقد ساهمت الثورة الصناعية وتطور وسائل النقل والعولمة وظهور الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز أهمية هذه التجارة .وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة عبر المنافذ الحدودية من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تختص بتنظيم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها (عبد الأمير ،٢٠١٨، ٢٥)

.وتهدف التجارة عبر المنافذ الحدودية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة والتنمية المستدامة بالشكل العام، فللدول حدود جغرافية، وسياسية، معترف بها، وتحرص أجهزتها، على حماية تلك الحدود باعتبارها رمز السيادة والاستقلال، ومدخل أمن الوطن والمواطنين، إلا أن متطلبات الانفتاح على العالم، والتواصل مع الجوار، وتبادل المصالح بين الأمم والشعوب، تقتضي فتح منافذ برية، وبحرية، وجوية، فيما بينها، وفق القوانين، والأنظمة، وضوابط محددة، تهدف إلى توفير أسباب الأمن والسلامة لها، ولما يعبر، من خلالها، من أشخاص، وسلع، وبضائع، ووسائل النقل، وغيرها(عبد الأمير ،٢٠١٨، ٤٣).

فالعراق يمتلك منافذ حدودية هامة على امتداد حدوده مع الدول الست المحيطة به ، ويبلغ عدد هذه المنافذ (٢٢) منفذا بريا وبحريا، هذا عدا عن المنافذ الجوية المتمثلة بالمطارات، منها المرخصة ، ومنها غير المرخصة وتعدُّ الإيرادات الجمركية ركناً مهماً من السياسة الاقتصادية والمالية للعراق لما يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية وتوجيه القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل: الصناعة، والزراعة، والسياحة ، وغيرها ,Mansour) R, 2020,58)

وعلى الرغم من تزايُد حجم استيراد العراق طوال السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ عبر المنافذ الحدودية، والتي تزامنت مع سنوات الوفرة المالية بفعل ارتفاع أسعار النفط، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على الإيرادات العامة والمتحصلة من الرسوم والضرائب والتعرفة الجمركية، وهو بدوره أثر على إمكانيات نمو القطاع الخاص والعام في إنتاج السلع محلياً لذلك حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المنافذ الحدودية وتنميتها في إطلاق يد الاقتصاد العراقي وبالتالي تحقيق رفاهية المجتمع العراقي(علوان ،٢٠١٦، ٧٦).

✓ **الدراسات المنهجية**

مشكلة البحث

كيف يمكن ان يكون للتجارة عبر الحدود والمنافذ الحدودية دور في تحقيق التنمية الشاملة في العراق؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية التجارة عبر الحدود وما يمكن أن توفره من إمكانيات اقتصادية واجتماعية للعراق وبما يخدم إيجاد تنمية إقليمية متكاملة في العراق بمناطقه المختلفة كما تهدف الى تقديم معلومات عن الاقتصاد العراقي والمنافذ الحدودية للعراق وتوصيات حول تحسين أداء المنافذ الحدودية بما ينعكس في تعزيز التجارة الدولية بين العراق والبلدان المختلفة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال الدور التنموي الذي تلعبه المنافذ الحدودية ومايعكسه ذلك على الاقتصاد العراقي بصوره عامه كونه اقتصاد ريعي حيث يصب دور تلك المنافذ في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد وتسهيل حركة التبادل التجاري بين العراق والبلدان المختلفه وما توفره الضرائب على السلع من موارد ماليه تساهم في رفد موازنة الدوله وبالتالي على التنميه الشامله.

فروض البحث

إن الوصول إلى حالة الازدهار التجاري في العراق له أهمية كبيرة تنعكس على تنمية الاقتصاد ، وتعزيز الأمن الوطني العراقي .

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي من حيث جمع البيانات من مصادرها المختلف هو تصنيفها وتنظيمها وتحليل

هيكلية البحث:

حتى يمكن للبحث أن يكتسب منهجيته وجدنا من المناسب تضمينه المحاور الاتيه:

الاطار النظري

المبحث الأول:

التنمية والاقتصاد العراقي

أن مفهوم التنمية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد كان مفهوم التنمية في عام ١٩٦٠ مرتكزًا على توزيع المساعدات المادية ، ليتم إدخال بعض التجديدات حتى أصبح مرادفًا للنمو الاقتصادي ، ومع مرور الوقت أدخلت الدول الرأسمالية تغييرات جديدة على المفهوم ، إذ ظهرت مفاهيم عدة تشمل جميع النشاطات والقطاعات التي تهم الإنسان منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والسياسية ، ... الخ ، وتفرعت منها مفاهيم أخرى ثانوية كالتنمية الزراعية ،والصناعية ، والتجارية والسياحية ، والعمرانية ، والحضرية ، والريفية . وتم استبدال المفاهيم القديمة للتنمية بمفهوم حديث تمثل في التنمية المستدامة التي تعني : مجموعة من الوسائل والطرق لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ، ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى وجاءت كلمة تنمية من نما ونمو ، وتؤدي عملية التنمية إلى تغيرات في كل من الهيكل والبنيان الاقتصادي ، والمتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة وتراكم رأس المال ، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم ، وتغيرات في إعادة توزيع الدخل وتغيير في الأذواق(Mansour, R, 2020,).

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال من وضع اقتصادي متخلف الى وضع اقتصادي متقدم وقادر على النمو. وتحقق التنمية الاقتصادية تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي عن طريق ارتفاع القدرات الإنتاجية وارتفاع مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والقطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وتنمية القطاعات الصحية والتعليمية وتوفير الخدمات ،وينبغي أن يكون هناك توازن في عملية التنمية للقطاعات الاقتصادية(جابر ، ٢٠١٩، ١٣)

الواقع واستخلاص النتائج وعرضها وتلخيصها ضمن إطار المجتمع المدروس المنافذ الحدودية.

المبحث الأول: التنمية والاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: المنافذ الحدودية.

الاستنتاجات والتوصيات

أما مؤشرات التنمية الاقتصادية فهي :

1- الناتج القومي الخام والدخل القومي الإجمالي رغم انه لا يعبر عن العدالة الاجتماعية للتوزيع وذلك لاختلاف نصيب الأفراد من الدخل ولكنه يعبر عن مستوى الدولة.

2 - تنمية والارتقاء بالقطاعين الصناعي والزراعي والقطاعات الأخرى ومساهمتهم في الناتج المحلي.

3 - درجة مساهمة المواطنين في البلد في عملية التنمية الاقتصادية بشكل اكبر.

4- ارتفاع مستوى المعيشة وتمتع السكان برفاهية التنمية.

5 -نمو وتطور اقتصادي ملحوظ بدعم من تنمية مستدامة للمنافذ الحدودية والتجارة مع البلدان عبرها.

ويحتاج العراق لكي يحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويحذو حذو دول النمور الأسيوية إلى:

أ.تحقيق الاستقرار السياسي وتوجيه الاهتمام حول تطوير القطاعات الاقتصادية كافة.

ب. استغلال الموارد المتاحة بشكل امثل لأغراض التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ج.جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الارتقاء بالقوانين المنظمة للاستثمار وتسهيل الحركة التجارية مع البلدان

د. وضع البرامج والخطط الاقتصادية لخلق قاعدة اقتصادية متوازنة.

ذ. تدريب الموارد البشرية وحسن إدارتها في مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الدورات التطويرية.

ر.تفعيل دور الرقابة والاهتمام بها للأشراف على سير تنفيذ المشروعات .

وكل هذا مرتبط بوجود منافذ حدودية ذات إدارة كفؤة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والشاملة في البلاد وتعزز من قدرة البلدان على النهوض بقطاعاتها الاقتصادية بشكل متوازن فمن المعروف أن الهيكل الاقتصادي في غالبية دول العالم، ومنها

العراق، يتوزع بين ثلاثة قطاعات اقتصادية، وهي: القطاع العام الذي يرتبط بالدولة، والقطاع المُختلط الذي يُدار بصيغة مشتركة والذي ترتبط به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق (Mansour, R, 2020,44).

.ويُلاحَظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق منخفض جدًّا؛ إذ كان ٤٩٨٩.٨٠ دولارًا في عام ٢٠١٥ ، فيما تراجع هذا الرقم إلى ٤٧٧٦.٧٦ دولارًا عام ٢٠١٦ ، ثم عاود الارتفاع البطيء إلى ٥٩٥٥.١١ دولارًا عام ٢٠١٩ ومما لا شك فيه أن لهذه الظاهرة انعكاسات سلبية على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، فضلًا عن تداعياتها الاجتماعية، ومن ضمنها تراجع فرص العمل وارتفاع نسب البطالة في البلاد مما يزيد من نسبة الفقر في المجتمع.

وتتوزع القطاعات الأساسية في الأقتصاد العراقي ما بين (Mansour, R, 2020,35):

١- القطاع النفطي

حيث تطوَّر الاحتياطي النفطي في العراق من ٣٤ مليار برميل من النفط الخام عام ١٩٦٠ إلى ١١٢ مليار برميل في عام ١٩٩٠ نتيجة النشاط الاستكشافي وعمليات تطوير الحقول. وفي عام ٢٠٠١ ، وصل الاحتياطي النفطي إلى ١١٥ مليار برميل نتيجة لدراسات إعادة تقييم المعلومات الجيولوجية بالوسائل الحديثة ومع بداية عام ٢٠٢٠ ، وصل الاحتياطي النفطي في العراق إلى ١٤٥ مليار برميل وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربيًّا من حيث الاحتياطي النفطي بعد السعودية والخامسة عالميًّا بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران وفقًا لأحدث الإحصاءات المتاحة في حزيران ٢٠٢٠(وزارة التخطيط، ٢٠١٨).

٢- القطاع المالي

يمكن النظر إلى القطاع المالي من خلال الموازنة العامة التي تتضمن الموارد المالية المتوقع تحصيلها خلال سنة، وأوجه الإنفاق لهذه الموارد في تلك السنة وتعكس أرقام المبالغ المالية المثبتة في الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق صورة واضحة للتطورات المالية في البلاد، وتُعدَّ من أهم المؤشرات المالية التي توضح مدى التطور الاقتصادي في العراق. وبمراجعة المعطيات الإحصائية يتضح الآتي(وزارة التخطيط ،٢٠١٨):

- سجلت الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لعام ٢٠١٣ أعلى الأرقام، والتي كانت ١٠٦ مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ،وتراجعت في عام ٢٠١٧، وكانت نحو ٦٧مليار دولار و في عام ٢٠١٩ بلغت حوالي ٨٩ مليار.

من قبل الدولة والقطاع الخاص، والقطاع الخاص الذي يُديره المستثمرون والعاملون فيه بالاعتماد على إمكانياتهم الذاتية،

ويمكن تفسير التذبذب في أرقام الموازنات الحكومية في العراق بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٩ لاعتمادها، وبنسبة تتجاوز ٩٠ %، على واردات بيع النفط الخام في الأسواق الدولية، والذي شهد هو الآخر تذبذبًا في الأسعار بين مدة وأخرى، مما انعكس ذلك سلبيًّا على أرقام الموازنات الحكومية، وزاد من اتساع المشاكل الاقتصادية في البلاد، وخاصة مشكلة الفقر.

٣- التجارة الخارجية

تعكس أرقام التجارة الخارجية حركة السلع والخدمات بين دولةٍ ما وبقية دول العالم خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة، فيما يبين الميزان التجاري في أحد جانبيه قيمة واردات البلد من العالم الخارجي من سلع وخدمات، وفي الجانب الآخر يبين هذا الميزان قيمة السلع والخدمات التي يصدرها البلد. ويُعدُّ الميزان التجاري أحد المؤشرات التي يقاس بموجبها مدى تطور البلد اقتصاديًّا.

وفي ضوء ما تقدم، تُظهر مؤشرات القيم المالية للصادرات والواردات في العراق للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٩ ارتفاع أرقام الصادرات عن أرقام الواردات وقد أفضت هذه الحالة إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري طيلة السنوات الخمسة الماضية مع ملاحظة تراجع أرقام الفائض التجاري طبقًا لتراجع قيم الصادرات والواردات، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن صادرات النفط تشكل العصب الأساس في الصادرات العراقية(وزارة التخطيط ،٢٠١٨).

وكما هو معروف، فإن تطور أي بلد اقتصاديًّا ينعكس إيجابيًّا على المجتمع، ثراء ورخاء وتقدمًا، فيما يؤدي تراجع التطور الاقتصادي إلى مشاكل سياسية واجتماعية عديدة، وفي مقدمتها زيادة ظاهرة الفقر في البلد. وقد أظهرت المعطيات الإحصائية أن تطورات الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة اتسمت بعدم الاستقرار وتزايد عناصر الوهن والضعف والإفقار في غالبية قطاعات الاقتصاد الكلي، والتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انتشار الفساد وتزايد التهريب والتجارة غير المنظمة بين الحدود وهذا يستدعي بالضرورة العمل على إعادة تفعيل منظومة المنافذ الحدودية وإدارتها بالشكل الأمثل بغية تفعيل التجارة الدولية بين العراق والبلدان المختلفة (جابر ، ٢٠١٩ ،٤٨)

المبحث الثانـــــــــــــــي:

<u>المنافذ الحدودية</u>

تعد الجمارك من الأجهزة الحكومية التي تلعب دوراً محورياً في التجارة الدولية. فبالإضافة إلى دورها المتمثل في إدارة عمليات

التخليص وضمان أمن وسهولة حركة البضائع ووسائل النقل عبر الحدود الدولية، تضطلع هذه المنظمات بمسؤولية تطبيق

الحكومية الأخرى في دولة التصدير والاستيراد (وفي أحوال كثيرة، خلال النقل العابر) إنجاز إجراءات الحدود الشكلية. ولذلك، من الضرورة بمكان تنسيق الأنشطة الحكومية بشأن عبور الحدود داخل الدولة ذاتها وبين الدول (عن طريق المساعدة الإدارية المتبادلة وتبادل المعلومات ذات الصلة)) من أجل ضمان تدفق حركة التجارة الدولية على نحو حر وسلس ودون عائق. حيث تُعرِّف اتفاقية كيوتو المُعدَّلة (RKC) الجمارك بأنها مصلحة حكومية مسؤولة عن إدارة قانون الجمارك وجبي الرسوم الجمركية والضرائب، إضافة إلى اضطلاعها بمسؤولية تطبيق القوانين واللوائح الأخرى المتعلقة بالاستيراد والتصدير وحركة وتخزين السلع(عبد الأمير ،٢٠١٨ ،٦٧).

ومن المعروف أن سيادة الدولة وسطوتها، ترتبط ارتباطا وثيقا، بدرجة تحكمها بمنافذها الحدودية، فالسيادة والريادة تكون كاملة؛ عندما تكون الحكومة قادرة على إدارة حدودها وضبطها. وعكسها عندما تكون الحكومة غير قادرة على إدارة حدودها وضبطها.

وإن المنافذ الحدودية، بين أي دولتين -في الوقت الحاضر- أخذت تشكل إما مصدر جذب، أو إعاقة للاستثمار، والاقتصاد، والانفتاح نحو العالم. وعليه؛ لا خيار متاح للدول إلا خيار الإشراف والرقابة، والإدارة والتنظيم، لأن ترك المنافذ الحدودية دون سيطرة ورقابة؛ يعني أن أبواب البلاد ستكون مشرعة، لكل أنواع الفوضى، والفساد، والظلم، ونقصان الثروة، والتي من آثارها، ضعف الاستقرار، السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي(عبد الأمير ،٢٠١٨ ،٣٣)

فما هي المنافذ الحدودية؟ وما هي أنواعها؟ وما هي أهميتها الإستراتيجية للدول؟

الحد في اللغة: هو التمييز بين شيئين، خشية اختلاطهما

والحد في الاصطلاح: هو خط وهمي، يفصل قطعتين من الأرض، أحداهما عن الأخرى، والحد أيضا هو الحاجز أو الفاصل بين شيئين، لتميز أحدهما عن الآخر، لكي لا يختلطا، أو يعتدي أحدهما على الأخر.

وتعرف الحدود تقليديا بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة، على نحو ما تشير إليه تعبيرات " الحدود المصونة" أو الحدود الآمنة أو "الخطوط الحمراء" التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية، خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات، التي تمس حدود الدولة، فلا تريد أي دولة أن تترك مجالا للشك بشأن قدرتها أو إرادتها، فيما يتعلق بأمن الحدود(السبيعي ، ٢٠٠٧، ٢٨).

ومن أجل التعرف على المنافذ الحدودية والمراكز الجمركية العاملة في البلاد يمكن الإشارة إلى أن عدد المراكز الجمركية ضمن سلطة الحكومة المركزية العراقية هي : المراكز البرية وعددها ١١ مركزاً فضلاً عن ٩ مراكز بحرية و ٣ مراكز جوية في بغداد، والبصرة، والنجف(عبد الأمير ،٢٠١٨ ،١٢).

تعتبر المنافذ الحدودية البرية، البحرية، والمطارات، مواقع إستراتيجية وحيوية هامة، وهي منافذ الدخول والخروج للدولة، وتعتبر الواجهة الحضارية التي من خلالها يرى القادم، هذه الدولة، ويكون انطباعه عنها، وعادة ما يرتبط أمن الدولة مباشرة بهذه المواقع، حيث يتأثر، ويتهدد أمنها، القومي والاقتصادي والعسكري، بأي انتهاكات أو اختراقات، غير مشروعة لهذه المنافذ، كما وتعتبر هذه المنافذ مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي للدول، تحديدا تلك الدول التي تهتم بصناعة السياحة(السبيعي ، ٢٠٠٧، ٢٣).

لاشك أن المنافذ الحدودية، يمكن أن تحقق جملة من الأهداف الإستراتيجية، منها: أهداف ثقافية؛ تتمثل في التبادل الثقافي، والتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الطرف الآخر. وأهداف ترفيهية؛ تتمثل في استغلال الموارد الطبيعية، وتحسين المظهر الجمالي، بإقامة المناطق الترفيهية، والمناطق المفتوحة، والمنتجعات السياحية، والتي تعتبر متطلبات أساسية للسكان خاصة في الدول ذات الازدحام السكاني كما تحقق أهداف سياسية؛ تتمثل في تحسين علاقات الدول على الحدود، وأهداف أمنية؛ تتمثل في التنسيق الأمني المشترك، وتعزيز الاستقرار والتعاون الأمني على الحدود، ومنع تهريب أي نوع من أنواع البضاعة عبر الحدود الدولية. وأهداف اقتصادية؛ تتمثل في إقامة مشاريع صناعية وتجارية- وتنمية السياحة والتجارة، هما من أكثر أوجه الاستثمار اجتذابا لرؤوس الأموال الخاصة والعامة(الشبري ،٢٠٠٧، ٥٧)

ومنه نستنتج أن تنمية المراكز الحدودية ينعكس إيجابا بشكل أو بأخر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية بين البلدان ويؤدي إلى تحويل المناطق الحدودية عند توافر الإرادة السياسية إلى مناطق اندماج اقتصادي بين البلدان المختلفة ومنها العراق الذي يمتلك كافة الإمكانيات اللازمة لدعم عملية تنمية المراكز الحدودية بما ينعكس إيجابا على رفاهية وحياة الأفراد .

مبادئ إدارة عبور الحدود من أجل تعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة الرقابية الخاصة بكل منها. وينبغي للجمارك والأطراف

وبالتالي ومن خلال ما تم ذكره يمكن أن نصل إلى حدود، يطلق عليها في المصطلح السياسي (الحدود الآمنة والبريئة) ونعني التهريب، ووضع المفاهيم الأمنية المشتركة التي تضمن سلامة حدود البلاد، وتصونه من الاعتداءات، بالإضافة إلى تفعيل الجانب الاقتصادي الذي يمكن أن يثمر في الاستقرار بين الدول، خاصة إذا كانت هناك حدود آمنة، تكون سببا في عمليات التبادل التجاري والسياحي بينها Bazzi, S., M. Gudgeon, et al. (2018,47).

ولكن أمن المنافذ الحدودية، وتطويرها وتنميتها، لا يعتمد على الترتيبات الأمنية المشتركة بين البلدين فقط، ولا على السياسات العامة للدولة، ولا على القوانين والأنظمة المشرعة، بل يعتمد أولا وأخيرا على قدرة أجهزة المنافذ الحدودية على السيطرة والإشراف على هذه المنافذ. من هذا المنطلق، فانه لابد من مواكبة التطورات العلمية والتقنيات الحديثة التي تمكننا من تحقيق أفضل المستويات الأمنية لحدود أي دولة، باعتبارها خط الدفاع الأول عن أمنها، كما أنها (أي التقنيات الحديثة) تساعد في تقديم خدمة أفضل للمسافرين عبر هذه الحدود، سواء من حيث توفير الوقت أو الجهد أو حتى تقليل الاحتكاك مع العنصر البشري في عمليات التفتيش وما ينجم عنه من مشاكل فردية Loumeau, (G., M, 2017,24)

متطلبات تنمية المنافذ الحدودية

تحتاج التنمية في المناطق الحدودية إلى متطلبات خاصة لاستثمارها تختلف عن المناطق الأخرى الداخلية ، لأسباب كثيرة من أهمها بعد تلك المناطق عن مراكز المحافظات، وبناء على ما تقدم، فإنه ينبغي على الدول التي تريد أن تستفيد من عامل الحدود على مستوى الأمن والاقتصاد أن تعمل على حل المشكلات الآتية :(McCauley, J. F ,2015,26)

أ. مشكلة المعلومات : فمن الضروري أولا للقيام بالتنمية ان يتم العمل على إعداد بيانات إحصائية سكانية تشتمل على معدلات النمو، ومعرفة الحجم،والتوزيع الجغرافي، والتركيب النوعي والعمري والاقتصادي والاجتماعي، ومعدلات البطالة ونسبة الأمية، وبيانات قياس للمتغيرات الاقتصادية وهي: الكساد، والانتعاش،ومستويات الدخل الفردي ومصادره، وحالة البنية التحتية، ودراسات السوق، ونوعية الطلب (علوان ، ٢٠١٦، ٦٧).

ب. مشكلة البنى التحتية: فالبنى التحتية لأغلب المنافذ الحدودية في العراق تعاني من قدمها وعشوائية توزيعها، وعدم ملاءمتها لتسلسل الإجراءات وحجم العمل، فبعض هذه المنافذ تشهد سنويا حركة مسافرين وشحن كثيفة لا يمكن للبنى التحتية بذلك قيام الملاحة التجارية أو المشروعة غير المرتبطة بعمليات

الحالية استيعابها، وهذا يؤثر بالتالي على إمكانية ضبط أمن الحدود عبر هذه المراكز(علوان ، ٢٠١٦، ٧٩) .

ج. رأس المال البشري: يعرف رأس المال البشري بأنه كمية ونوعية الموارد البشرية المتوافرة ودرجة تأهيلها وخبرتها حيث تعاني المنافذ الحدودية في العراق من عدم كفاية رأس المال البشري كما ونوعا، فهو بحاجة إلى التدريب والتأهيل، خاصة في مجال استخدام الحواسيب الآلية، والتقنيات الفنية الحديثة، كما أن هنالك سوء في توزيع الكوادر، وانعدام المساواة بين العاملين في مختلف الأجهزة، من حيث الحوافز والمكافئات والتدريب.

د. الأجهزة والمعدات والتقنيات الحديثة: حيث يوجد نقص في الأجهزة والمعدات المستخدمة في فحص وتفتيش الأشخاص والأمتعة والمركبات، وأجهزة الكشف عالية الدقة عن المتفجرات والمخدرات ،وهذا يدعو للعمل على توفير هذه الأجهزة بالعدد والنوعية المناسبين مما له من أثر مباشر على أمن العراق(عبد الأمير ،٢٠١٨ ، ١٩).

ذ. وسائل وأساليب العمل: فهناك عدم تنسيق بين الأجهزة الحكومية العاملة في المراكز الحدودية كما أن صلاحيات هذه الجهات تختلف من منفذ إلى آخر، مما يدل على عدم وجود ألية موحدة للعمل في تلك المراكز تستند إلى القوانين والأنظمة السائدة في البلاد .

ر. المتابعة والتحديث : فبالنظر إلى واقع المراكز الحدودية العاملة نلاحظ عدم وجود متابعة وإشراف كافيين من قبل الأجهزة الإدارية الحكومية على هذه المراكز بغية تقويم وضبط أعمالها مما يسمح بتحليل واقع العمل والسعي إلى تطويره وتحديثه للارتقاء بخدمة المسافرين والمستثمرين وتسهيل ألية نقل البضائع (عبد الأمير ،٢٠١٨ ، ٦٤).

ز. تشجيع الاستثمار :فينبغي أن تتوافر مزايا استثمارية في المناطق الحدودية تعطيها ميزة تكاليف نسبية كتخفيض الضرائب على استثمارات رأس المال الأجنبي، وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين مثل تخفيض الرسوم الجمركية أو حتى إلغائها على واردات الأجهزة والمعدات التي تستخدم في تجهيز مصانع ومعامل في المناطق الحدودية، وتخفيض رسوم استخدام المرافق المختلفة مثل : الهاتف ، والكهرباء ،والماء وغيرها من الخدمات التي تغري المستثمرين والمواطنين على التوطن فيها. ويتوقع في حالة استكمال متطلبات الاستثمار في المناطق الحدودية أن تصبح أكثر جذبًا للمستثمرين خاصة من مراكز النمو والمناطق المجاورة . وبتزايدهم يمكن أن يتزايد عدد السكان العائدين أو

الباحثين عن فرص عمل، وظروف معيشية مناسبة.(هندي ،٢٠١٦، ٨٧) .

تنمية المناطق الحدودية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية

ودرجة سعادة واستقرار الافراد، وترتبط تنمية الاجهزة الادارية في الدولة التي تشرف على الجغرافية الطبيعية فيها ارتباط وثيق الصلة بالتنمية الشاملة، وتعزز فرص نجاحها ومن هنا يمكن النظر إلى اهمية تنمية المناطق الحدودية والأجهزة الإدارية العاملة فيها بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال.(هندي ،، ٢٠١٦,٧٦):

1- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة كالموارد المائية والتربة والنبات الطبيعي والثروة الحيوانية في المناطق الحدودية كجزء من خطة وطنية شاملة .

2- إن تنمية المناطق الحدودية وتطويرها يؤدي إلى توفير فرص عمل كافية لاستقطاب الكفاءات المحلية في نشاطات اقتصادية تتميز بالتنوع والاستقرار الوظيفي ومستوى الدخل المرتفع .

3- من الضروري العمل على تحويل مناطق الحدود إلى منطقة جذب سكاني لتعزيز مكانتها الإستراتيجية والمساهمة في تسريع الهجرة العكسية من مراكز الاستقطاب السكاني الكبرى باتجاه الأطراف ، مما سينعكس بدوره انعكاسًا مباشرًا على تعزيز الأمن الوطني .

4- إنشاء مناطق تجارة عالمية حرة تخدم العراق،وتعزز فرص تعاونه مع جيرانه ودول العالم بما يخدم الاستقرار الاقتصادي وتوافر السلع والخدمات وحرية انتقالها.

5- تؤدي عملية تطوير المناطق الحدودية إلى تطوير وتشجيع الاستثمار في وسائل النقل البري والبحري والجوي بما يخدم تطوير التجارة وتعزيزها والنمو الاقتصادي .

مجالات تنمية المناطق الحدودية

تتعد وتتنوع مجالات تطوير وتنمية المناطق الحدودية في العراق حيث يوجد إمكانيات كبيرة لقيام تنمية تشمل جميع النشاطات والقطاعات ، نظرًا لما تتمتع به المناطق الحدودية من وجود بيئة طبيعية مناسبة كنهر شط العرب ، والهضاب الغربية وغيرها بالإضافة إلى توافر حقول وأبار النفط واهم هذه المجالات (تقرير البعثة الأوربية ،٢٠١٩) :

أ. القطاع الزراعي : يواجه القطاع الزراعي في العراق عدد من المشاكل والتحديات التي يزداد تأثيرها مع توالي سنوات الجفاف وتذبذب سقوط الإمطار والتغيرات البيئية والمخاطر المختلفة مع فقدان لحلقات مهمة من التسويق الزراعي، وبما انعكس على تعتبر التنمية الاقتصادية تنمية متكاملة في مختلف جوانبهاوتنعكس بالضرورة ايجابا على رفاهية ونمو المجتمع

حصول فاقد بالمنتج الزراعي من الجني وصولا إلى المستهلك، وعدم وجود شركات للتأمين الزراعي وجمعيات تخصصية تعنى بأنشطة القطاع الزراعي المختلفة كالمكننة والتسويق والنقل وقد قامت المؤسسات الزراعية بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية على إعادة إحياء المزارع والبساتين ، وإنشاء السدود وفتح قنوات الري والبزل، وتسارعت خطى التنمية بإعادة زراعة أشجار النخيل على ضفة شط العرب اليمنى، وإعادة المياه إلى هور الحويزة. ودعم الثروة الحيوانية والسمكية من خلال الاهتمام بالمراعي حيث انها تعاني من الكثير من المشاكل من مثل الرعي الجائر وقلة الخدمات الطبية (وزارة التخطيط ،٢٠١٨).

ب. قطاع الطاقة والنفط : حيث أدتا لظروف الأمنية والعمليات العسكرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣إلى توقف العديد من الحقول المنتجة للنفط الخام والغاز عن الإنتاج،وقد انخفض معدل الإنتاج من الحقول الشمالية ومع ذلك سعى العراق إلى التنقيب عن حقول جديدة والعمل على مد خطوط الطاقة مع أيران عبر الحدود ودعم الشبكة المحلية العراقية كخط أنبوب نفطي من البصرة إلى عبادان بطول (١٥ كم) لنقل النفط الخام العراقي إلى مصافي التكرير الإيرانية ، وأنبوب أخر لإعادة النفط المكرر إلى المخازن وشبكة الأنابيب العراقية(جابر ، ٢٠١٩ ، ٤١).

ج. القطاع التجاري : يعد هذا القطاع من بين أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في مجال التنمية الحدودية ، فهناك فرصة حقيقية أمام العراق لتطوير وتنمية المناطق الحدودية بما يسهم في تعزيز العمل التجاري بين العراق والبلدان المختلفة بما يدعم الاقتصاد الوطني .

د. القطاع الصناعي والسياحي : لم يحقق هذان القطاعان تقدمًا في مجال تنمية المناطق الحدودية ، وعلى جانبي الحدود مع ما تملكه تلك المناطق من إمكانيات صناعية وسياحية .

ذ. القطاع العمراني : تعاني المدن الحدودية من عدم وجود بنية تحتية جيدة كالشوارع والخدمات المرافقة ، كما تعاني مجمل المناطق من نقص في الخدمات التعليمية والصحية وإمدادات المياه والكهرباء والاتصالات وشبكات الصرف الصحي، ولا تتوافر فيها مصانع معامل كبيرة أو متوسطة لجذب الأيدي العاملة ، ورفع المستوى الاقتصادي للسكان مماجعلها مناطق طاردة للسكان(هندي ،٢٠١٦، ٣٨) .

تحديات تنمية المناطق الحدودية

تبرز مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق تنمية حدودية تتناسب مع أهمية تلك المناطق وإمكانياتها تسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة للعراق ومن بين تلك التحديات ما يأتي (عبد الأمير ،٢٠١٨ ، ٥٥)

2- عدم توافررؤوس الأموال اللازمة لتنمية تلك المناطق التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنظيفها من مخلفات الحروب وإنشاء بنية تحتية تخدمها في ظل الأزمة المالية وتدني أسعار النفط .

3- الحكومة العراقية ما تزال غير منضمة إلى معاهدات دولية مهمة تتعلق بإدارة الحدود، مثل: المعاهدة الدولية لتيسير الإجراءات الجمركية وتوافقها، والاتفاقية الدولية لتوافق الإدارات الحدودية للبضائع.

4- إجراءات إدارة الجوازات لا تتناسب مع حجم التحديات الأمنية، فهناك غياب القدرة على تدقيق الوثائق، وغياب المعلومات الاستخبارية عن التهديدات، وغياب للإجراءات القياسية في فحص الأشخاص والبضائع، والبيانات البارومترية، وإن هناك غياباً واضحاً للارتباط الفوري بشرطة الانتربول، وأجهزة فحص التزوير، والإجراءات المؤتمتة الموثوقة (هندي ،٢٠١٦، ٦٨).

5-عدم تحديث تطبيق نظام الترميز الدولي للسلع والبضائع، وكذلك الإجراءات الأخرى الخاصة بالتعديل في إجراءات وقوانين ممهدة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

6- عدم فهم، وعدم وجود إجراءات قياسية معتمدة للتصدير، فالمنافذ الحدودية اعتادت على الاستيراد، وهو ما يهدد بعدم توجه الاقتصاد العراقي الكلي نحو تصدير السلع في المدى القريب.

1-عدم القدرة على ضبط الحدود أمنيا بالشكل الأمثل ، واستمرار عمليات التهريب والتسلل لاسيما عبر شط العرب والشريط الساحلي و التهديدات الأمنية والعسكرية المستمرة في المنطق

7- ضعف التنسيق بين الجهات العاملة في المنافذ الحدودية، وعدم وضوح علاقة هيئة الجمارك بالمناطق الحرة، والأسواق الحرة ولاسيما تلك التي تقع خارج المناطق المحددة للمنافذ الحدودية.

8- لا يوجد قانون للجمارك حديث ومتطور ، يتماشى مع الإجراءات الدولية الحديثة.

9- عدم وجود سياسة للموارد البشرية تكون ثابتة وقياسية للموظفين في المنافذ الحدودية كافة ،وعدم توافر إجراءات قياسية للترقية والتحفيز والتشجيع، وحتى العقوبات للموظفين العاملين في المنافذ الحدودية (جابر ، ٢٠١٩ ، ٥٠).

10- عدم تطبيق الأنظمة المتقدمة في بعض المنافذ الحدودية، ولاسيما أنظمة التبادل بالوقت الحقيقي والصيغة الإلكترونية.

11- غياب الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد فيما يرتبط بتنمية وتطوير البنى التحتية في المناطق الحدودية .

12- عدم تمكن استعمال أنظمة المراقبة بالدوائر التلفزيونية المغلقة إلا من قبل جهة أمنية واحدة؛ مما يجعل من إمكانية استغلالها من قبل بقية المديريات العاملة في الحدود أمراً متعذراً أو متعسراً في غالب الأحيان.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

نستنتج من دراستنا السابقة مدى أهمية تنمية وتطوير المناطق الحدودية العراقية وانعكاس ذلك على واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله حيث تتوافر في هذه المناطق موارد طبيعية استثنائية ينبغي الإستفادة منها واستغلالها بالشكل الأمثل من خلال تطوير وسائل وأليات العمل وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة وإدخال التقنيات والأجهزة والمعدات الحديثة ضمن إطار تشريعي قانوني يطبق على الجميع بشكل متساوي وعادل يمكن العراق من التواصل والتفاعل ضمن بيئة التجارة الإقليمية والدولية ويخلق صورة وانطباع إيجابي يخدم مصالح العرق ويعزز الاستثمارات السياحية والطبيعية فيها فالمناطق الحدودية ليست مجردمسألة عبور للبضائع والأشخاص فحسب من وإلى البلدان المختلفة بل هي نقل لتاريخ وواقع ومستقبل البلد في إطار الأفراد والشركات والدول ومن خلالها تتحدد فرص الجذب الاستثماري والتبادل الثقافي والنمو الاجتماعي والاقتصادي .

التوصيات

بالاستناد إلى ما تم ذكره في الدراسة ، ولما تشكله المنافذ الحدودية من أهمية قصوى في عملية الاصلاح الاقتصادي العام في البلاد، يمكن اقتراح جملة من الإجراءات الإصلاحية في المنافذ الحدودية منها:

أ. العمل على وضع إجراءات أمنية موحدة تطبق على كافة المنافذ الحدودية بما يؤدي إلى ضبطها ،ومنع التهريب ويعزز فرص حماية الأفراد والبضائع .

ب. العمل على وضع خطط استراتيجية بهدف تحديث والارتقاء بالبنى التحتية، وأتمته الإجراءات، وتدريب العاملين، وتأمين

شبكات الاتصال، وتوحيد الإجراءات وتنسيقها بين المديريات. فقد لوحظ ميل الحكومة العراقية إلى أتمته الإجراءات من دون النظر إلى البنى التحتية، وتدريب العاملين، وشبكات الاتصال البينية، وتوحيد الإجراءات؛ مما سيجعل من الخطوة الحكومية أمراً غير مكتمل، ومربك بدلاً من تحقيق الهدف المرجو في زيادة الإيرادات والتقليل من الفساد.

ج. السعي إلى إصدار قوانين وتشريعات جمركية حديثة ترتقي وتعزز التجارة بين العراق والبلدان المختلفة بحيث تطبق على الجميع بشكل عادل ودون محسوبيات .

د. العمل الجاد من أجل انضمام العراق إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمنافذ الحدودية والجمارك، وتحديث القوانين القديمة، وإصلاح القوانين الجديدة المرتبطة بعمل هيئة المنافذ وهيئة الجمارك، والتعرفة الجمركية، فضلاً عن تطبيق الترميز الدولي للبضائع، والإجراءات الممهدة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

ذ. العمل على تنفيذ النافذة الواحدة؛ من أجل التخليص الجمركي، واتباع الأساليب الإلكترونية المحوسبة في ذلك، والحد من احتكاك المستوردين مع الجهات المتعددة في المنافذ الحدودية من أجل التقليل من احتمالات الفساد.

ر. وضع تعليمات قياسية هيّنة وداعمة للتصدير، وحوافز لتشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة في التوجه نحو الأسواق العالمية.

ز. توحيد قواعد البيانات، والإجراءات المتبعة في جميع المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، ولاسيما المنافذ الموجودة في كردستان.

المصادر

١-هيئة الجمارك العالمية، دراسة تشخيصية لهيئة الجمارك العراقية، نيسان ٢٠١٩ .

٢-البعثة التقييمية للاتحاد الأوروبي، تقرير تقييم الفجوات والاحتياجات: العراق، أيلول ٢٠١٩

٣- علوان ،علاء حسين ، دور الإدارة الجمركية في زيادة إيرادات الهيئة العامة للجمارك: دراسة تطبيقية، ٢٠١٦ .

٤-التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الإسكوا: وزارة النقل.

٥- عبد الأمير، نوران، اقتصاديات المنافذ الحدودية في العراق وأهميتها الجغرافية، ٢٠١٨ .

٦- جابر، عبد الكريم، المنافذ الحدودية وكشف ميزان القطاع الخارجي للعراق في ضوء الإرشادات العالمية: ضرورة وطنية كبرى، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٩ .

٧-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٢ - ٢٠١٨ .

٨-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، دليل برنامج الفحص والتفتيش قبل التوريد للسلع الموردة للعراق، ٢٠٢٢ - ٢٠٢٠ .

٩- هندي، أسعد عباس، الأهمية الاقتصادية للمنافذ البرية في جنوب العراق للمدة٢٠٠٧-٢٠١٦.

١٠-جمهورية العراق، وزارة العدل، الوقائع، العدد ٤٥٢٩ ، ١١ فبراير/شباط ٢٠١٩ .

١١-السبيعي، محمد تركي، إشكالية العمل في المناطق الحدودية من وجهه نظر العاملين فيها،جامعة نايف ، الرياض ٢٠٠٧.

١٢-الشبري ، حمادي عباس : التنمية البشرية ومؤشرات القياس مقارنة في جغرافية التنمية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، العدد ١،٢ ، المجلد العاشر، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧

المصادر الاجنبية

1- Bazzi, S., M. Gudgeon, et al. (2018). The political boundaries of ethnic divisions. Technical report,CEPR Discussion Papers.

2- Loumeau, G., M. Koethenbuerger, and P. H. Egger (2017). Local border reforms and economic activity.

3- McCauley, J. F. and D. N. Posner (2015). African borders as sources of natural experiments promiseand pitfalls. Political Science Research and Methods.

4-Mansour, R. 2020. “Political economy in Iraq.” CEM Background Paper, World Bank, Washington, DC.

.